

النقد

د. علي نقد

٣- كتاب تاريخ الاسلام السياسي

للدكتور حسن ابراهيم حسن

مؤلف الكتاب

والحواشي حملاً ثقيلاً ، وكلفنا نفسنا شططا وقرامنا مشقة وعنتا ، حيث أننا راعينا الأمانة في النقل ، فنسبنا كل قول لقائله ، وأستندنا كل رأى الى مرجعه . ويرى حضرة أننا لم نقصد بذلك إلا ابتغاء السمعة ، وأن نلقى في روع القارىء أننا في التاريخ واسمو الاطلاع طوبلو الباع قدوعينا ما كتبه الأوائل والأواخر ! لنذع هذا الكلام الذي يتم عن الغرض من تقدمه ، ونناقشه بكل هدوء في هذه الميوب التي حالت بينه وبين كلمة ثناء بكليهما لنا جزافا

كل من اطاع على كتابنا يدرك لأول وهلة أننا أردنا أن يكون مرجعاً علمياً تاريخياً لمن يريدون التوسع في التاريخ الاسلامي وليس من المقول أن كتابا سيقع في ستة مجلدات لا ينقص أحدهما عن ستمائة صفحة - قد قصد في وضعه أن يكون في متناول الطلاب الذين لم يتموا الدراسة الثانوية - فاذا أكثرنا من ذكر المصادر ، واحالة من يريد التوسع عليها ، فلبس الغرض أننا بنى السمعة عند الناس كما يهمننا الناقد - ساعه الله - وانما هو انتهاز الطريقة الحديثة ، صراعاة للأمانة ، وكشفاً للطريق لمن يريد زيادة التحصيل ، وتبرؤاً من قول قد لا يتفق ورأينا الشخصى . أما الزعم بأن كتابنا من الكتب المدرسية التي جرى العرف بأن يقتصر فيها من ذكر المراجع في صلب الفصول على الضروري ، فزعم لا يتفق ووضع الكتاب وطريقة البحث فيه ، ويدرك ذلك من عنده أدنى تأمل ؛ وإذا كان حضرة الناقد كلف نفسه بمض المشقة لوجد أننا عمدنا الى الطريقة الثانية المختصرة في كتابنا « تاريخ المصور الوسطى في الشرق والغرب » للسنة الثانية الثانوية

وليت شمري كيف يحكم حضرة الناقد بأن كثرة المراجع التي اعتمدنا عليها صورية لا حقيقية ، وكيف يدعى بأن حرصنا على التكثر والتزيد قد حملنا في كثير من الأحيان على أن ندلل

لاحظ القارىء في مقالنا السابقين مبلغ تلك المآخذ التي أوردتها الناقد من الصواب وأنها لا تنفي من قيمة كتابنا شيئاً . فأى تجنّب وأى غلم إذا ذهب هذا الأستاذ ، بعد أن شغل قراء « الرسالة » بمقالين طويلين يزهو مقماً بعمره - وليس بهين - أن هذه الأغلط التي كشفها يذهب بعضها بحسن أى كتاب يرد فيه ، فكيف بها كلها ؟

ترك حضرة الناقد يزهو في غير محب ، ويشلق بلا سبب ؛ ونهمس في أذنه بأن إيراد تلك العبارة التي قدم بها كلمته الثالثة تذكرنا بالحكمة العربية « كاد الرب أن يقول خذوني » . ثم نكبر على بعض تلك الميوب التي لحظها على طريقتنا في الأخذ من المصادر التاريخية لنتبين أن حظه فيها ليس بأحسن من حظه فيما سماه « مآخذ تاريخية وجغرافية » ، وإذا كان يقول إن سوء حظه أبي عليه أن يقدم البناء للؤلؤ ، فهناك من اطلدوا على كتابنا - وهم كثيرون - قد شاء حسن حظنا أن ننال تقديرهم ونفهم بفضلهم وتشجيعهم . ولا أدل على هذا مما نشر في الصحف والمجلات في مصر والشام والمراق وغيرها ، ومن أن الطبعة الأولى من الكتاب كادت أن تنفذ ؛ ولا يمدم الحق مؤيداً وظهيراً

يهمننا حضرة الناقد بأننا حملنا متن الكتاب من الشروح

وإل من الغرابة أن يجعل الناقد من أسباب الخطر على مقدرتنا في نقد المراجع وتقويمها أننا واقفنا على نسبة كتاب «فتوح الشام» للواقدي، وأنا استمنا به في الفصل الذي عقده لفتح العرب الشام، ثم انبرنا لما نشته ومجادلته، وأنا كذلك اعتمدنا في عدة مواضع على كتاب «الامامة والسياسة» المنسوب لابن قتيبة. ويقول الناقد إن الكتاب ليس للواقدي، وإن كل شيء في الكتاب الثاني يدل على أنه ليس لابن قتيبة، وإنما هو لكتاب أندلسي

أما إن نسبة هذين الكتابين لهذين المؤرخين أو غيرها فلا يقدم ولا يؤخر في الموضوع، فالكتبان — على كل حال — يوضحان الحياة العامة السياسية في العصور التي تناولتاها في كتابنا. وقد تضارفت المصادر الأخرى على صحة القدر الغالب مما ورد فيها. على أن مجرد إنكار نسبة الكتابين للواقدي وإن قتيبة لا يكفي، بل يدعو إلى الابتسام، اللهم إلا إذا اعتمد المنكر على غير «غالب الظن»، و«الاعتماد على بعض ما كتبه الأفرنج»، مما لا يمتد به المنطق التاريخي ولا يدعمه دليل معين. وإذا كانت الظن في كل المسائل لا يفني من الحق شيئاً، ففي المسائل التاريخية خصوصاً يكون أبعد من الحق منالاً وأدنى للباطل مجالاً

(يتبع)

حسن إبراهيم حسن

قسم البلديات - قلم التنظيم

تقبل العطاءات لقسم البلديات بوزارة الداخلية حتى ظهر يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ عن توريد وتركيب أسوار من الحديد حول متزهات مجلس محلي بني مزار؛ وتطلب الشروط والمواصفات من قسم البلديات مقابل ٢٥٠ ملياً؛ وتقدم العطاءات داخل مظاريق مخنومة بالجمع الأحمر ومصحوبة بتأمين ابتدائي قدره ٢٪ من قيمتها. وكل عطاء يرسل بطريق البريد ويصل متأخراً لا يلتفت إليه

على ما لا يحتاج إلى دليل، وأن نعدد المراجع ولو كانت في مرد أمرها ترجع إلى مصدر واحد؟ أليس أحق بالغرابة والاشفاق أن يتخذ من إحالتنا القاري خطبة أبي بكر على أربعة كتب قديمة اختلفت رواياتها بعض الاختلاف، سبباً في أننا ندال فيها لا يحتاج إلى دليل؟ إننا لا نشك في أن البحث التاريخي الحديث يوافقنا، بل يطالب أن نعدد المراجع ما استطعنا، ولو لم تختلف الروايات من تقديم أو تأخير، أو إبدال لفظ بلفظ. فما بالك وتلك المصادر الأربعة قد ذكرت في كل منها الخطبة مختلفة عن زميلاتها بعض الاختلاف؟ على أننا لم ندر ما هو الضرر الذي يلاحق بالكتاب وبصيه في نظر الناقد من ذكر المصادر، أربعة أو أكثر أو أقل، حتى عن خطبة قيمة يعرفها طلاب المدارس وينكرها بعض الأساتذة

ولقد طوح القلم بمحضرة الناقد، ودفعه الحرص على إصااق العيوب إلى الهجوم على كتاب يعتبر أصح الكتب بعد كتاب الله بإجماع المسلمين، ذلك هو صحيح الامام أبي عبدالله البخاري. وإننا بدورنا نبادر ونطلب من الناقد أن يستغفر من ذنبه، فإن إمام الحديثين البخاري هو الذي روى ذلك الحديث الذي جرى بين أبي سفيان وبين هرقل قيصر الروم في الشام (راجع باب بدء الوحى في البخاري)؛ كما أن هذا الحديث، وقد أجمع على صحته المحدثون، لم يحمل في ثناياه أهولة ضعفه وانتحاله — كما يقول الناقد — وأنه ذو خطر عظيم؛ فانه يوضح بأجل بيان كيف كان الشركون وعظاء قريش ينظرون إلى الرسول قبل إسلامه، وكيف كانوا يعرفون صدقه وأمانته كما يعرفون آباءهم وأبناءهم. فكيف لا يقدم هذا الحديث الصحيح في فهم سيرة الرسول ولا يؤخر؟ وقد كان أيضاً سبباً مباشراً فيما عرّضه هرقل على بطارفته من الاسلام لولا أن حاسوا حبيصة حمر الوحش إلى الأبواب (راجع هذا الباب في البخاري)

أما أننا لم نقصد إلى مناقشة هذه النصوص التي وردت في شرح البخاري ومقارنتها رواياتها المختلفة بعضها عن بعض، وأننا لم نبرهن ما انفقت فيه وما اختلفت من حيث اللفظ والمعنى الخ، فإن هذا ليس بذى خطر؛ فضلاً عن أنه يخرج بنا عن المفهوم. ومالا يدرك كله لا يترك كله